١٩٧١ مع لجنة العشرة لبحث نتائج الجولة الاولى . وكانت اللجنة ، في الجولة الثانية ، مكونة من رئيس السنغال ، ورئيس نيجيريا ، ومندوب عن زائير ، وآخر عن الكامرون . وقدمت اللجنة مذكرة لكل من اسرائيل ومصر للرد عليها(٢٤) .

واكدت اللجنة في مذكرتها ، مرة اخرى ، ان مهمتها هي مساعدة يارينغ ، مبعوث الامم المتحدة ، وتطبيق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . واحتوت المذكرة عدة اسئلة ونقاط هي : ١ ـ « استئناف المفاوضات غير المباشرة باشراف يارينغ وفي نطاق القرار ٢٤٢ ، من اجل الوصول الى اتفاق سلام » . وقد ردت مصر بالايجاب ، « وقالت اسرائيل ان ذلك يجب ان يتم على اساس عدم وجود شروط مسبقة (تقصد بذلك عدم مطالبتها بالرد على مذكرة يارينغ اليها في ٨ شباط والتي طالبها فيها بتحديد موقفها من الانسحاب) ؛ ٢ ـ اتفاق مؤقت لفتح قناة السويس ، ووضع قوات من الامم المتحدة على الضفة الشرقية للقناة بين الخطوط المصرية ـ الاسرائيلية . وقد ردت مصر بالايجاب على هذه النقطة ، على اساس ان تلتزم اسرائيل بالانسحاب الكامل من الاراضي المحتلة في ردها على يارينغ . كما ردت اسرائيل بالايجاب ، على اساس ان يتم التفاوض حول شروط الانسحاب الجزئي ؛ ٣ ـ قيام حدود آمنة ومعترف بها . « وردت مصر بالايجاب ، على اساس قرار منظمة الوحدة الافريقية الذي يطالب اسرائيل بالانسحاب من كل الاراضي العربية المحتلة . وقالت اسرائيل انها على استعداد للتفاوض على شروط قيام الحدود الامنة » ؛ ٤ ـ وجود حلول لقضايا الامن عن طريق ضمانة الامم المتحدة واقامة مناطق مجردة من السلاح ، واقامة قوات دولية في بعض النقاط الاستراتيجية . وقد وافقت مصر على ان تتمركز القوات الدولية على جانبي هذه المناطق . وردت اسرائيل بأنها مستعدة للتفاوض حول هذه النقطة ، لكن لديها شروطا وتحفظات في شأنها ؛ ٥ ـ تحديد كيفية الانسحاب من الاراضي المحتلة في اتفاق سلام . وجاء رد مصر ايجابيا ايضا ، شريطة أن يأتي الانسحاب كاملا من جميع الاراضي العربية المحتلة ، والى ما وراء خطوط ما قبل ٥ حزيران ١٩٦٧ . وردت اسرائيل بأنها ترى ان يكون هناك تفاوض حول الحدود ، مما يعني تملصها من الالتزام بالانسحاب الكامل ؛ ٦ ـ ضمان حرية الملاحة في مضائق تيران بوجود قوات دولية في شرم الشيخ . وحول هذه النقطة قالت مصر : نعم . واجابت اسرائيل بضرورة التفاوض(٢٥) .

ثم ارسلت اللجنة الرباعية تقريرا عن المذكرة اعلاه ليـوثانت السكرتير العام للامم المتحدة . ونشر السفير الاسرائيلي في الامم المتحدة يوسف تكواع مذكرة لجنة الدول الافريقية والرد الاسرائيلي عليها ، وذلك كملحق للخطاب الذي وجهه الى الامين العام للامم المتحدة ، بتاريخ ٩ كانون الاول ١٩٧١ ، مما اثار غضب الوفود الافريقية ، التي اعتبرت هذا العمل محاولة لفرض تفسير اسرائيل للمذكرة الافريقية على الدول الافريقية في الامم المتحدة . وتهجم المندوب الاسرائيلي على الدول الافريقية التي اشتركت في وضع مشروع قرار ، اصبح فيما بعد قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٩٩ ، مدعيا أنه يختلف نصا وروحا عن مذكرة اللجنة الافريقية .

« وغضب الكثيرون من سفراء افريقيا ؛ اذ اعتبروا هذا طعنا متحيزا في ولائهم لسياسة بلادهم ، واتهاما لهم اما بجهل تفكير رؤساء دولهم واما بعدم الاكتراث به » . وانسحب مندوب السنغال من المشاركة في وضع مشروع القرار هذا . فسارعت مصر الى نشر ردها على المذكرة الافريقية ، وذلك دون استئذان منظمة الوحدة الافريقية .